ولو ليلة واحدة، في مناطق اليهود. ولذا، اصبحت اوضاع عرب فلسطين تحت حكم الاحتلال الاسرائيلي اكثر سوءاً من أوضاع السود في جنوب افريقيا؛ كما أصبح نظام التفرقة العنصرية الاسرائيلي اكثر قسوة وأقل احساساً بالانسانية من نظام التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا.

في افتتاحية نشرتها مجلة «نيو آوتلوك» حديثاً، جاء: «اذا كان لامرأة فلسطينية ثلاثة اطفال، اثنان منهم ولدا في المناطق المحتلة والثالث ولد بينما كانت في الخارج، فانه لن يكون للثالث حق الاقامة في المناطق المحتلة». ثم سألت المجلة عن نفاق اليهود الذين يحاولون حشد الرأي العام العالمي لدعم موقفهم الذي يطالب بحق يهود الاتحاد السوفياتي في الهجرة والالتحاق بعائلاتهم وأقاربهم الذين يعيشون في الخارج، بينما يقفون ضد الفلسطينيين الذين يطالبون بحق الالتحاق بعائلاتهم الذين يعيشون في المناطق المحتلة[٣٨].

بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣، ذكرت جريدة «الواشنطن بوست» ان الشبان الفلسطينيين في المناطق المحتلة يلاقون معاملة قاسية وغير انسانية من سلطات الاحتلال الاسرائيلي. اذ بينما بلغ عدد اولئك الشبان الذين تم اعتقالهم، مرة واحدة على الاقل خلال حياتهم، حوالى ٢٥٠ ألف شخص، بلغ عدد من تم طردهم من وطنهم منذ العام ١٩٦٧ اكثر من ١٢١٥ شخصاً. اما المنازل التي قامت سلطات الاحتلال بتدميرها وتشريد سكانها، كجزء من سياسة العقاب الجماعي، فيزيد عددها على ١٣٠٠ منزل[٣٩]. أما احصاءات الصليب الاحمر الدولي، فتشير الى حدوث حوالى نصف مليون حالة اعتقال لأسباب أمنية، منذ الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧[٤٠]. ومنذ بدء الانتفاضة الشعبية في ١٩٨٧/١٢/٩، أخذت الارقام السابقة في التزايد المتسارع، وذلك بسبب قسوة قوات الاحتلال ووحشية ردود فعلها.

آثار حرب تشرين الاول (اكتوبر) في الاقتصاد الاسرائيلي

ان الفوائد التي جنتها اسرائيل من التجارة مع المناطق المحتلة، واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية والسياحية لتلك المناطق، خاصة العمالة والنفط والمياه، مكّنت الاقتصاد الاسرائيلي من معاودة النمو وتحقيق تقدم ملموس في مختلف المجالات. اذ بينما بلغ معدل النمو الاقتصادي أقل من واحد بالمئة في العام ١٩٦٦، تجاوز ذلك المعدل عشرة بالمئة في السنة خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢. في العام ١٩٧٣، ونتيجة لحرب تشرين الاول (اكتوبر)، انخفض معدل النمو الاقتصادي الى ٤,١ بالمئة، وذلك بعدما كان وصل الى ١٢,٦ بالمئة في العام ١٩٧٢. وقبل نهاية الحرب، قامت اميركا بامداد اسرائيل بالمعدات الحربية التي احتاجتها لمواصلة العدوان؛ كما قامت بمنحها معونات اقتصادية وعسكرية بلغت ٢,٦٥ مليار دولار في العام ١٩٧٤. ولقد كان لتلك المعونات الاثر الاكبر في اعادة بناء الجيش الاسرائيلي وايقاف التدهور في الوضع الاقتصادي، والمالي، للكيان الصهيوني.

في العام ١٩٧٥، انخفضت المعونات الاميركية الى ٨٠٣ ملايين دولار، أي الى ما يعادل ثلث معونات العام ١٩٧٤ تقريباً؛ كما اضطرت اسرائيل الى اعادة آبار النفط في سيناء الى مصر بعد اتفاقية فك الارتباط على الحدود المصرية. نتيجة لذلك، بدأت معدلات النمو الاقتصادي في التراجع، حيث انخفضت من ٥,٥ بالمئة في العام ١٩٧٤، الى ٣,٥ بالمئة في العام ١٩٧٥، والى ١,٨ بالمئة في العام ١٩٧٦. ولقد جاء ذلك ليؤكد، مجدداً، مدى اعتماد اسرائيل على المعونات الخارجية، من ناحية، وضعف قدرتها على العيش بالاعتماد على نفسها وامكاناتها الذاتية، من ناحية أخرى. وفي ضوء ذلك، عادت اميركا الى رفع مستوى المعونات، حيث بلغ المعدل السنوي، خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، حوالى ٢,٦٦ مليار دولار.